E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1994/52
29 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤
نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه - ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الاقليمي في المجالات الاقتصادية والمجالات ذات الصلة

موجز الدراسة الاستقصائية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٣

موجز

ظلت قدرة الاقتصاد العالمي على النهوض من الانتكاس الذي استمر قائما منذ عام ١٩٩٠ ضعيفة إذ أن معدل النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٣ لا يقدر بأكثر من ١ في المائة فقط. وكانت احتمالات نمو الاقتصاد العالمي، والتي قدرت بأقل من ٣ في المائة، أفضل ولكنها لم تكن مبشرة بدرجة كافية في عام ١٩٩٤. ولقد كان أداء الاقتصادات النامية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ جيدا للغاية. وإذ سجلت معدل نمو متوسط قدره ٧,٦ في المائة في ظل الانتكاس المستمر في الاقتصاد العالمي في المناطق الأخرى. وبدت احتمالات نمو هذه الاقتصادات في عام ١٩٩٤ جيدة بنفس القدر أو أفضل.

ولكن التباين في أداء مجموعات الاقتصادات المختلفة في المنطقة استمر. وظل النمو الاقتصادي قويا وثابتا بمعدلات تتراوح بين ٦ و ٨ في المائة في جنوب شرقي آسيا باستثناء الفلبين حيث ظل النمو أضعف كثيرا. وفي شرق آسيا بلغ معدل النمو الاقتصادي للصين ١٣ في المائة. فكان أكثر معدلات النمو إثارة للإعجاب. وحققت الاقتصادات الأخرى في جنوب آسيا معدلات نمو اقتصادي أكثر اعتدالا تراوحت بين ٤ و ٥ في المائة باستثناء جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ومنغوليا؛ اللتين عانتا من تدني الناتج. وسجل الآداء الاقتصادي لبلدان جنوب آسيا تحسنا معتدلا باستثناء باكستان حيث اتسم معدل النمو بالبطء.

وفي الوقت الذي أصبح فيه آداء النمو في كثير من أقل البلدان نموا وفي اقتصادات البلدان الجذرية الصغيرة أقوى بكثير، ظل آداء عدد من هذه البلدان ضعيفا. وشهدت الجمهوريات الست لآسيا الوسطى المزيد من الانكماش، إذ كانت تواجه مهام مهولة تشمل في إعادة هيكلة اقتصاداتها المستقلة حديثا وتوفير الاستقرار لها في إطار سوقي الأساس

* E/1994/100.

94-19942 200594 200594

وقد أمكن استمرار النمو الاقتصادي للاقتصادات النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بيئة اقتصاد كلي مستقرة بشكل عام، وتتميز بمعدلات عالية من الادخارات والاستثمارات المحلية وعجز مقدور عليه في ميزان المدفوعات في الميزانية ومعدلات منخفضة لنمو النقد والتضخم. كانت المعدلات الحالية للصادرات وللواردات عاملا آخر من العوامل التي عززت المرونة الاقتصادية للمنطقة. ويستثنى من هذه الصورة العامة بعض أقل البلدان نموا ومعظم الاقتصادات التي كانت تمر بمرحلة الانتقال من نظام الاقتصاد المخطط مركزيا الى النظام الاقتصادي ذي التوجه السوقي.

وظهر قدر كبير من التقارب ما بين بلدان المنطقة من حيث نهجها فيما يتعلق بالسياسات الانمائية. فقد سعت معظم البلدان بنشاط الى تنفيذ تدابير إصلاحية ذات توجه سوقي، كانت الاصلاحات الضريبية عنصرا رئيسا فيها. وكانت الأهداف الرئيسية للاصلاح الضريبي في تعزيز انتاجية الايرادات من خلال تخفيض معدلات الضرائب وتوسيع القواعد الضريبية واحتواء نمو النفقات الجارية مع ترشيد توزيع الاعتمادات فيما بين أبواب الميزانية، وتخفيض عجز الميزانية. وحققت بلدان المنطقة قدرا كبيرا من النجاح في بلوغ هذه الأهداف.

وشهدت المنطقة تحولا اقتصاديا ملحوظا جاء نتيجة لمعدلات عالية من النمو الاقتصادي الذي استمر لسنوات طويلة. ويتجلى هذا التحول في الحصة المتنامية للناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي وفي التحضر السريع. ولكن هذا التحول لم تصحبه زيادة مماثلة في نصيب العمالة في القطاعين الصناعي والحضري. ويعتبر هذا الخلل في التوازن مسؤولا جزئيا عن عدد من المشاكل الاجتماعية في المنطقة. فعلى الرغم من أن تقدما ملحوظا قد تحقق في تخفيف حدة الفقر ومعالجة البطالة وفي توفير المرافق والخدمات الصحية والتعليمية، ظلت هناك تحديات كثيرة في هذه المجالات، كما بدأت تظهر في الوقت نفسه مشاكل اجتماعية مثل الجريمة واساءة استعمال المخدرات.

وكانت هذه المنطقة، التي تضم ٦٠ في المائة من سكان العالم بدرجات متفاوتة من النمو السكاني في مختلف البلدان وتختلف بلدانها بعضها عن بعض في التكوين العمري والتوزيع المكاني لسكانها، - تواجه تحديات كبيرة تتمثل في توفير القدر الكافي من التعليم والخدمات الصحية وفرص العمالة للسكان. وأثار كذلك الحجم الكبير والمتنامي للسكان في الكثير من بلدان المنطقة أثار أيضا مشاكل حقيقية للبيئة، التي ما فتئت تتدهور في كثير من أنحاء المنطقة. ولكن نجح عدد من بلدان المنطقة في تحقيق تحول ديمغرافي كبير إذ انخفضت معدلات النمو السكاني أو من المتوقع أن تخفض الى مستوى الاستبدال، وهكذا تمكنت هذه البلدان من التركيز على توفير الخدمات الاجتماعية لسكانها. وهذه التجارب المختلفة تشير الى الحاجة الى اعتماد نهج مختلفة في السياسة العامة إزاء المسائل الديمغرافية.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- التطورات والاحتمالات الاقتصادية العالمية	١ - ٥	٤
ثانيا	- أداء الاقتصاد الكلي والسياسات في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ	٦ - ١٣	٥
ثالثا	- التجارة الدولية وميزان المدفوعات: الأداء والاحتمالات والسياسات	١٤ - ١٧	٧
رابعا	- الإصلاحات الضريبية	١٨ - ٢٢	٨
خامسا	- التحول الاقتصادي والتنمية الاجتماعية	٢٣ - ٢٨	٩
سادسا	- الديناميات السكانية: آثارها على التنمية	٢٩ - ٣٥	١١

أولا - التطورات والاحتمالات الاقتصادية العالمية

١ - ظل الاقتصاد العالمي يسير في طريق الانتكاس منذ سنة ١٩٩٠. وتزامن هذا الانتكاس، الذي أثر بشكل رئيسي على الدول الصناعية، مع التدني السريع للانتاج في أوروبا الشرقية وفي الاقتصادات الوطنية التي انبثقت من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، وبدأت هذه الاقتصادات في إدخال إصلاحات بغرض إنشاء نظام قائم على اقتصاد السوق ليحل محل التخطيط المركزي. وظل أداء النمو للاقتصادات النامية، باستثناء اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ، ضعيفا رغم أن الكثير من هذه الاقتصادات بدأت تتخلص ببطء من الديون والركود والتدهور الذي شهدته خلال الثمانينات.

٢ - ويبدو أن الانخفاض الشديد في نمو الناتج العالمي نتيجة للاتجاهات المتنوعة في مجموعات الاقتصادات المكونة للاقتصاد العالمي قد توقف في عام ١٩٩١ عندما ارتفع الناتج العالمي بنسبة ٠,٢ في المائة لا أكثر. ولكن النمو الذي بلغ ٠,٧ في المائة في عام ١٩٩٢ مازال يؤثر في انخفاض نصيب الفرد من الناتج العالمي، كما ظل الآداء ضعيفا في عام ١٩٩٣، إذ يقدر بنحو ١ في المائة فقط.

٣ - وكانت سمة الاقتصاد العالمي خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية هي "عدم الاتساق" بين فترات الصعود والهبوط في كل من الاقتصادات. وكان يطلق على الانتكاس، حتى سنة ١٩٩١، اسم الظاهرة "الانكلو - سكسونية"، إذ تأثرت به عموما اقتصادات استراليا، وكندا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن هذه الاقتصادات بدأت منذ عام ١٩٩٢ تعود الى طريق الانتعاش، وإن يكن انتعاشا ضعيفا، ولكن الاقتصادات الأوروبية الرئيسية لفرنسا، والمانيا وايطاليا فضلا عن اقتصاد اليابان، ضعفت ودخلت الكثير من الاقتصادات الصغيرة مرحلة انتكاس حادة. وقد عانى الاتحاد الأوروبي من انخفاض في الناتج يقدر بنحو ٠,٣ في المائة سنة ١٩٩٣، وتوقف نمو الاقتصاد الياباني عند ٠,٣ في المائة فقط. وكانت معدلات النمو المتوقعة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية - ٢,٧ و ١,٥ في المائة - تشير الى استمرار الضعف في عملية الانتعاش الاقتصادي. وهكذا بلغ معدل متوسط نمو الاقتصادات الصناعية ٠,٩ في المائة عام ١٩٩٣، أي أقل من المعدل ١,٦ في المائة الذي تحقق في عام ١٩٩٢. وتباطأ معدل الانخفاض في ناتج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال.

٤ - وشهدت الدول النامية في افريقيا وامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نموا بطيئا ومتغيرا. وفي عام ١٩٩٣، تحسن أداء النمو في كل من افريقيا وامريكا اللاتينية، إذ ارتفعت معدلات متوسط النمو الى ١,٩ في المائة في افريقيا والى ٣,١ في المائة في امريكا اللاتينية، من ١,٦ و ٢,٢ في المائة على التوالي، عام ١٩٩٢. وقد عاودت كثير من البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ أداءها القوى السابق في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، في الوقت الذي شهدت فيه بعض البلدان، وخاصة الصين، ارتفاعا متصاعدا في معدلات النمو. وقد انتعشت اقتصادات غرب آسيا في عام ١٩٩٢ أثناء عملية التعمير التي أعقبت حرب الخليج بعد أن كانت قد وصلت الى أدنى مستوياتها في عام ١٩٩١. ولكن معدلات نمو هذه البلدان بدأت تنحسر مرة

أخرى في عام ١٩٩٣، بنسبة ٢ في المائة على الأقل عن معدلات العام السابق. وقد ظلت الاقتصادات النامية في مناطق البحر الأبيض المتوسط في حالة انتكاس كبير.

٥ - واتسم الانتكاس - الذي تباينت أوقات بداياته وأماده في بلدان مختلفة - بمعدلات عالية ومتصاعدة للبطالة وبانكماش الطلب. وتعود أسباب انكماش الطلب، وخاصة في البلدان الصناعية، الى انخفاض قيمة الممتلكات والأصول، مما أدى الى عكس الاتجاهات الرواجية السابقة. وأثر انخفاض قيمة الأصول في المستهلكين والمستثمرين، الذين أخذوا يواجهون ارتفاعا في ديونهم الحقيقية على قروض سابقة، استخدم أكثرها في شراء الأصول. وتأثرت المؤسسات المالية أيضا بالتخلف عن دفع الديون وبتراكم الديون الهالكة في مجموعة حافظاتها الاستثمارية. وضعفت الثقة أثناء هذه العملية، مما أدى الى ضعف الاستجابة للحوافز التي وفرتها السياسات العامة. وفي الوقت الذي ظلت فيه السياسة الضريبية تعاني من قيود العجز في الميزانية في بلدان كثيرة، استخدمت السياسات النقدية لحفز الاقتصادات التي كانت تعاني من الانتكاس. وقد وصلت أسعار الفائدة الى أدنى مستوياتها لعقود كثيرة، ولكن لم يكن لذلك تأثير يذكر على أداء النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٣.

ثانيا- أداء الاقتصاد الكلي والسياسات في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ

٦ - حافظت المنطقة التي تغطيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على أدائها الاقتصادي القوي في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، إذ حققت البلدان النامية معدل نمو اقتصادي بلغ متوسطه ٦,٧ في المائة في عام ١٩٩٣ وهو نفس المعدل لعام ١٩٩٢. ويعد هذا الاداء مدهشا في ظل الانتكاس في الاقتصاد العالمي. وأخذ الأداء الفردي يتباين في مختلف مجموعات الاقتصادات في المنطقة ولكن كان هناك قدر أكبر من الالتقاء فيما بين البلدان في نهجها إزاء السياسة الانمائية، ولدرجة ما في الآداء أيضا. ولكن مما عوض عن هذا الوضع في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ التحسن الكبير الذي طرأ على أداء النمو في معظم أقل البلدان نموا في المنطقة.

٧ - وظل النمو الاقتصادي قويا ومطردا في بلدان جنوب شرقي آسيا باستثناء الفلبين. وقد حقق اقتصاد الفلبين أيضا نموا إيجابيا في الناتج عام ١٩٩٣، مما أدى الى عكس اتجاه الهبوط الذي حدث في العامين الماضيين. وتراوحت معدلات النمو في اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلند وفييت نام بين ٦ و ٨ في المائة في عام ١٩٩٣. وحققت أقل البلدان نموا، مثل كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، معدلات نمو تتراوح بين ٦ و ٧ في المائة.

٨ - وفي شرق آسيا، جذب النمو المثير للدهشة الاقتصاد الصيني - والذي بلغ ١٣ في المائة في عام ١٩٩٣ بعد أن كان ١٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٢ - انتباه العالم. ولكن هذا المعدل العالي للنمو قاد الى

إحساس بالخوف من أن يؤدي تحميل الاقتصاد أكثر من طاقته الى تكرار تجربة البلد في الفترة ١٩٨٨ ١٩٨٩، عندما أعقب التضخم العالي كوابح قوية للاقتصاد وتدنيا حادا في النمو. ولكن تم التحكم بالوضع من خلال تدخلات أكثر توازنا على مستوى السياسة العامة، وظهر الاقتصاد في وضع جيد يسمح له بكبح التضخم من غير أن يتسبب في خفض النمو بشكل حاد. وفي اقتصادات شرق آسيا، ارتفع معدل النمو الاقتصادي في هونغ كونغ من ٤,٢ في المائة في عام ١٩٩١ الى ٥ في المائة في عام ١٩٩٢ و ٥,٥ في المائة في عام ١٩٩١، في الوقت الذي انخفض فيه معدل النمو في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من ٨,٥ الى ٤,٨ في المائة في الأعوام نفسها. وكان البلدان اللذان يعانيان أشد الصعوبات الاقتصادية في شرق آسيا هما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنغوليا اللتين عانتا من انخفاض في الناتج ومن التضخم المرتفع ومصاعب أخرى.

٩ - وقد سجل الأداء الاقتصادي لبلدان جنوب آسيا تحسنا في ١٩٩٢ - ١٩٩٣. ومن بين البلدان الخمسة الأقل نموا في هذا الإقليم الفرعي، نجحت بنغلاديش ونيبال في أن تحقق زيادة معقولة في معدلات النمو في حين حافظت بوتان وملديف على معدلات نمو بنسبة ٥ في المائة فما فوق. وما زالت أفغانستان لم تنفض عنها بعد آثار الحرب والصراع الداخلي المتواصل. وشهد أداء اقتصاد الهند تحسنا ملحوظا خلال الفترة ولكن باكستان منيت بنكسة في ١٩٩٣ تعود جزئيا الى الآثار المناخية المنعكسة سلبا على ناتجها الزراعي. وحققت سري لانكا في ١٩٩٣ معدل نمو بنسبة تناهز ٦ في المائة. وهكذا يبدو أن تدابير الإصلاح الاقتصادي المكثفة التي تقوم معظم بلدان جنوب آسيا بتنفيذها، قد بدأت تأتي بنتائج مفيدة.

١٠ - أما اقتصادات بلدان المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية المعرضة بحكم هياكلها الزراعية الى تواتر الكوارث الطبيعية وتقلبات الطلب الخارجي وأسعار الصادرات الأساسية، فظلت هشة رغم ما بذل من جهود جريئة لتثبيتها وإعادة تشكيلها لرفع نسبة النمو على نحو مستدام. وحققت فيجي وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان نجاحا كبيرا في هذا الصدد حيث عززتا النمو الاقتصادي ونزلت بنسبة التضخم الى معدلات معقولة. أما فيما عدا ذلك من البلدان، فقد ظل النجاح المحرز في تحقيق النمو وخفض التضخم محدودا بقدر أكبر.

١١ - وظلت جمهوريات آسيا الوسطى الست تواجه المهمة الرهيبة المتمثلة في إصلاح هياكلها المؤسسية وتثبيت اقتصاداتها المستقلة حديثا داخل إطار يقوم على عنصر السوق ويختلف اختلافا صارخا عما كان عليه الحال خلال عقود من التنمية تحت نظام تخطيط مركزي، في ظل الاتحاد السوفياتي السابق. وتشمل المهام المطروحة عليها إعادة توجيه تجارتها، التي كانت الى حد بعيد تجارة داخلية تنحصر داخل الاتحاد السوفياتي السابق، والتحول بها الى تجارة خارجية وتثبيت العملة الوطنية ومسائل معدلات التبادل بما في ذلك دور الروبل، العملة المحلية السابقة، وإقامة نظام مصرفي وشبكة ائتمانية قابلين للاستمرار وإعادة تشكيل وإنعاش الانتاج في إطار نظم السياسات العامة التي تغيرت تغيرا جذريا. وما برحت الحالة

الاقتصادية والاجتماعية في معظم الجمهوريات الست تشهد تدهورا مصحوبا بتراجع الناتج وارتفاع معدلات التضخم.

١٢ - ولقد قررت البلدان المصنعة الثلاثة في المنطقة بسبب أعراض الانتكاس التي ظهرت في جميع البلدان المصنعة في أوقات مختلفة ابتداء من عام ١٩٩٠. ولقد سجل في عام ١٩٩٣ اقتصادا استراليا ونيوزيلندا، اللذان دخلا في فترة انتكاس مبكرة، دلائل واضحة على انتعاشهما حيث تجاوزت نسبة نمو الناتج في استراليا ٢ في المائة وتجاوزت نسبته في نيوزيلندا ٣ في المائة. ونجحت استراليا ونيوزيلندا في النزول بمعدل التضخم الى ما يقل عن ٢ في المائة سنويا. بيد أن حالة اقتصاد اليابان تفاقمت فجأة في عام ١٩٩٢ حيث نزل معدل النمو الاقتصادي من نسبته البالغة ٤ في المائة في عام ١٩٩١ الى نسبة لا تزيد عن ١,٥ في المائة. واتسم الاقتصاد عمليا بالركود في عام ١٩٩٣.

١٣ - وتظل الأفق المرتسمة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ أمام البلدان النامية التابعة لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على حالها، عموما، مع توقع متوسط نمو اقتصادي بنسبة قريبة من ٧ في المائة. ومن بين البلدان المتقدمة النمو الثلاثة، يتوقع أن يزداد الاقتصاد الاسترالي قوة حيث ستبلغ نسبة النمو ٣,٠ في المائة في عام ١٩٩٤ مقارنة بنسبته البالغة ٢,٤ في المائة في عام ١٩٩٣ في حين يتوقع أن يضعف نوعا ما اقتصاد نيوزيلندا. ويتوقع أن تتسارع خطى الانتعاش الاقتصادي في اليابان نسقا أكبر ولكن من الأرجح أن يظل الأداء العام ضعيفا في عام ١٩٩٤. بيد أن هذه التوقعات، لا تأخذ بعين الاعتبار الفوائد المتوقعة نتيجة النجاح الذي انتهت اليه مؤخرا جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ويتوقع على نطاق واسع أن يوفر اتفاق "غات" الجديد حافزا كبيرا لصالح كامل الاقتصاد العالمي. وإن كان من الممكن أن يظل أثره العملي محدودا على المدى القصير لأن انفاذ التدابير المتفق عليها سيستغرق فترة من الزمن.

ثالثا- التجارة الدولية وميزان المدفوعات: الآداء والاحتمالات والسياسات

١٤ - ما زالت التجارة الدولية تشكل الأساس الذي تقوم عليه القدرة الاقتصادية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهندي في ١٩٩٢، ١٩٩٣. فلقد ارتفع متوسط قيمة صادرات الاقتصادات النامية في المنطقة الى ضعف متوسط النمو في قيمة الصادرات العالمية في ١٩٩١ - ١٩٩٢ البالغ ٧ في المائة. ويبدو أن معدلات النمو تراجعت نوعا ما في عام ١٩٩٣ ولكنها ظلت تتراوح في عدد من البلدان بين ١٢ و ١٦ في المائة. ويعكس ذلك قدرة المنطقة رغم فترة الانتكاس الحالية التي تمر بها التجارة في البلدان المصنعة. ولقد ساعد عدد من العوامل اقتصادات المنطقة على استمرار ارتفاع معدلات نمو الصادرات رغم فترة الانتكاس في أوروبا وأمريكا، وهي الأسواق التقليدية لصادراتها. وتشمل هذه العوامل تغيرا في تركيبة منتجات الصادرات حيث سجل تحول هذه المنتجات من سلع أساسية أولية الى سلع مصنعة حيث أصبحت هذه الأخيرة تمثل ما بين ٦٠ الى ٨٠ في المائة من إجمالي صادرات الكثير من البلدان ولكن السلع الأساسية

الأولية تظل مع ذلك أهم منتج في صادرات معظم اقتصادات البلدان الجزرية في المحيط الهادئ الأقل نموا. أما مجمل المنتجات التي تصدرها مختلف مجموعات اقتصادات المنطقة، فتتميز بتنوعها الكبير في فئة المنتجات المصنعة وفئة المنتجات الأولية.

١٥ - ولقد حظي سوق المنتجات المصنعة في البلدان النامية بدعم جيد في البلدان المتقدمة النمو بالرغم من الانتكاس، إذ أصبح المستهلكون في تلك البلدان يعتمدون بصورة متزايدة على كثير من السلع الاستهلاكية المستوردة الأرخص ثمنا. وعملية إعادة تشكيل وتنظيم القطاع الصناعي المستمرة، التي تشمل تشغيل المكاتب آليا وتحديدها، زادت الطلب على الآلات والأدوات والمعدات وقطع غيارها، مما يمثل حصة كبيرة من تجارة صادرات العديد من البلدان في المنطقة. ولقد تعززت التجارة كذلك بفضل التنويع الموفق في الأسواق، ولا سيما داخل منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهندي.

١٦ - ولقد تأثر أداء التجارة بصفة ايجابية نتيجة النزعة التحريرية التي انعكست على التجارة والاستثمار بفضل الاصلاحات التي أجريت بصفة مكثفة في مجال السياسة العامة في المنطقة خلال العقد الماضي. ولقد جاءت معظم التغييرات التي جدت مؤخرا في بلدان جنوب آسيا لتشمل إزالة القيود وتخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات وتعزيز حوافز الصادرات والاستثمار وتبسيط مجموعة واسعة من الإجراءات المتعلقة بالتجارة والاستثمار وتحرير نظم أسعار الصرف انتهاء بتعويم العملات المستخدمة في التجارة وغير ذلك من المعاملات الجارية.

١٧ - ولم يكن هذا الارتفاع السريع ليقتصر على صادرات بلدان المنطقة فحسب، بل وشمل كذلك وارداتها. فلقد ارتفعت الواردات في بلدان عديدة في عام ١٩٩٢ بنسق أسرع مما ارتفعت به الصادرات وظل هذا النسق يتصاعد في عام ١٩٩٣. ثم أن النسق السريع في الأنشطة الاقتصادية المحلية والمشاريع الاستثمارية التي اطلقها العديد من بلدان المنطقة في مجال الهياكل الأساسية قد أديا الى قفزة في نمو الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة على السواء، في حين حافظت واردات السلع الاستهلاكية على مستوياتها نتيجة تزايد طلبات المستهلكين بعد أن ارتفعت دخولهم. وظل ميزان مدفوعات معظم البلدان سليما في الأساس وإن كانت حركاته على المدى القصير ترسم على مستوى الحالات الإفرادية صورة هي خليط من التحسن والتدهور.

رابعا - الإصلاحات الضريبية

١٨ - كانت الإصلاحات الضريبية، وهي تشمل الإيرادات والعلميات المتعلقة بنفقات الحكومة، عنصرا هاما في الاصلاح الاقتصادي وعمليتي إعادة التشكيل والتكييف في البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهندي طوال عقد أو أكثر. ولقد انتهجت حكومات المنطقة، عموما، سياسات ضريبية ومالية محافظة مما مكنها من الإبقاء على الاستقرار الاقتصادي في مستويات معقولة واقتران ذلك عموما ببقاء الأنشطة الاقتصادية على مستوياتها العالية. بيد أن التغييرات المستمرة في كل من الحالة

الاقتصادية المحلية والخارجية تطلبت إدخال اصلاحات على النظم الضريبية. وما فتئت الحاجة الماسة الى ذلك تظهر في فترة أو أخرى في هذا أو ذاك من البلدان.

١٩ - وكان من الأهداف المشتركة المنشودة من الإصلاحات الضريبية خفض عجز الميزانية المتزايد، الذي كان أيضا مصدرا للضغوط التضخمية وللعجز في الحساب الجاري لموازين المدفوعات. وكان لا بد من إزالة هذه الاختلالات بخفض العجز في الميزانيات أو إزالته. وما فتئت الحكومات تسعى أيضا الى ترشيد أدوارها التقليدية في ما يتعلق بإقامة المشاريع ووضع القيود وتقديم الخدمات الاجتماعية، وذلك بزيادة الاعتماد على القطاع الخاص حيثما أمكن ذلك.

٢٠ - ولقد أجريت اصلاحات تشمل العمليات المتعلقة بالإيرادات والنفقات لتحقيق الأهداف العامة المشار اليها آنفا. ولقد كان من الاصلاحات المتعلقة بالإيرادات ما تم بتعديل النظام ككل ومنها ما تم بصكوك فردية خاصة بالإيرادات في ما يتعلق بالهيكل الأساسي و/أو هيكل المعدلات. وأدخلت كذلك اصلاحات على إدارة الضرائب تستهدف تبسيط الاجراءات وتحسين الكفاءة الإدارية وتشجيع دافعي الضرائب على الامتثال بشكل أفضل. ويبدو أن تحسين انتاج الإيرادات من الضرائب كان الهدف الأساسي من الاصلاحات بغية خفض العجز القائم في الميزانية وتمويل توسيع وتحسين بعض الخدمات العامة المختارة التي يتزايد الطلب عليها.

٢١ - ولقد بذلت جهود لتوزيع النفقات على نحو أرشد يتماشى مع الحد من دور الحكومة في إقامة المشاريع ووضع القيود والتأكيد بقدر أكبر على تقديم الخدمات الاجتماعية. وبذلك أيضا جهود لتحسين كفاءة وانتاجية النفقات من خلال ترشيد الإدارة وتعزيز المساءلة وتحسين اجراءات التقييم.

٢٢ - وتشير دراسة البيانات المتعلقة بالإيرادات والنفقات الحكومية في السنوات الأولى من التسعينات الى أن حكومات كثيرة في المنطقة قد حققت قدرا كبيرا من النجاح في تخفيض عجز الميزانية. وبالاضافة الى كبح النمو في الانفاق، تحسنت أيضا الايرادات في كثير من البلدان بالرغم من تخفيض معدلات الضريبة عموما. وقد أبقي، بصفة عامة، الى حد كبير على معدل الانفاق على الخدمات الاجتماعية بالرغم من الحاجة الى كبح الزيادة في النفقات.

خامسا - التحول الاقتصادي والتنمية الاجتماعية

٢٣ - مرت البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، إذا نظر اليها من المنظور الأطول أجلا للسنوات الـ ٣٠ الى ٤٠ الماضية ، خلال تحول اقتصادي واجتماعي كبير. وسجل كثير من الاقتصادات معدلات عالية مستدامة للنمو الاقتصادي وتحول هيكلي سريع. وبرزت الصناعة التحويلية بوصفها العامل الحفاز للتغير الدينامي. كما سارت عملية التحضر بخطى سريعة. وبالرغم من أن مستويات الإنجاز لم تكن متكافئة فيما بين البلدان، فإن الظروف المعيشية تحسنت من نواح كثيرة، وان

كانت بدرجات متفاوتة. ولم تعد مشكلة الجوع على نطاق واسع مبعث قلق في المنطقة. وتم القضاء عمليا على الأمراض الوبائية التي كانت شائعة في الأجيال السابقة مثل الجدري والكوليرا. وتحسنت مستويات التغذية. وانخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال. وانخفضت معدلات المواليد والوفيات وزاد العمر المتوقع عند الولادة. وانتشر الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم. وحققت نسبة كبيرة من السكان في كثير من البلدان مستويات معيشية رغدة حقا.

٢٤ - وبالرغم من هذه المنجزات الجديرة بالثناء، فإن التحولات الهيكلية كانت في كثير من الحالات متفاوتة بصورة صارخة، ونجمت عنها تفاوتات واسعة في دخل ورفاه مختلف قطاعات السكان. ومما يصور هذا الاختلال، انخفاض نصيب القطاع الزراعي من الدخل دون حدوث انخفاض مكافئ في حصته من العمالة، وهو ما يشكل الأساس الجذري لكثير من المشاكل التي تواجه المنطقة. ويعتبر استمرار الفقر هو أكثر هذه المشاكل أهمية. وما زالت قطاعات سكانية كبيرة، وبالتالي أعداد كبيرة بصورة مذهلة من الناس في عدد من بلدان المنطقة، فقيرة الى درجة أنها غير قادرة على تلبية احتياجاتها بدرجة كافية من الأغذية والملبس والصحة والمسكن والتعليم الأساسي. ومن ثم فإن متوسط مستوى التحسن يمكن أن يكون مضللا.

٢٥ - وقد أدت سرعة معدل التحضر الى نمو الأحياء الحضرية الفقيرة وزيادة مستوى القذارة في هذه المجتمعات. وعلاوة على ذلك، فإنه مع التوسع في العمالة الأجيرة، ما برح هناك تزايد في الخوف والقلق إزاء تذبذب الطلب على اليد العاملة و/أو الاستغناء عنها بالاستعانة بالابتكارات الميكانيكية. وهناك أيضا قلق متزايد إزاء انعدام السلامة والأمن والبيئة الصحية في أماكن العمل الصناعية.

٢٦ - وفي مجال الصحة، عاد كثير من الأمراض الوبائية الى الظهور، في حين ما برح وباء الايدز (متلازمة نقص المناعة المكتسب) يمثل تهديدا خطيرا للصحة العامة. وكانت آثار انتشار الاصابة بفيروس الايدز في المنطقة مبعثا للقلق البالغ. ومن بين الشواغل البيئية الواسعة النطاق، يشكل التلوث الجوي تهديدا خطيرا لصحة البشر والأنواع الأخرى.

٢٧ - ومن بين القضايا الناشئة الأخرى انخفاض تأثير الوحدة الأسرية بوصفها آلية الدعم في التحاق الأطفال بالمدارس، وفي التعامل مع المرض والمحن، وكبر السن والعجز. وأدت شروط العمل ومتطلبات التنقل المتعلقة بالعمالة في القطاعات الاقتصادية الحديثة، وعدم كفاية الاسكان في أماكن العمل الحضرية الصناعية وحولها، الى تآكل دور الأسرة الموسعة التقليدية. وأخذت معدلات الطلاق، والحالات الأسرية التي تقوم على أحد الوالدين فقط، والأطفال الذين لا يعيشون في كنف أي من الوالدين، والتشرد، وتسول الأطفال وشباب البالغين وكبار السن، رغم أنها ظواهر ليست جديدة، تكتسب أبعادا جديدة. وبدأت ظواهر إيذاء الأطفال والأمتهان الجنسي، وإساءة استعمال المخدرات، والعنف المفضي الى القتل والانتحار في الظهور مع تآكل المؤسسات والقيم التقليدية.

٢٨ - والبيانات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والتصنيع والتحضر، والفقر، والصحة، والتعليم، فضلا عن الجريمة واساءة استعمال المواد، تؤكد الملاحظات العامة السالفة الذكر المتصلة بالمنطقة. بيد أن معدل حدوث المشاكل المعينة وحدتها يختلفان اختلافا واسعا فيما بين البلدان.

سادسا - الديناميات السكانية: آثارها على التنمية

٢٩ - للديناميات السكانية، التي تشمل النمو السكاني، وتغير التكوين العمري، والتوزيع المكاني، أثر قوي على كثير من العمليات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتحتوي المنطقة على نحو ٦٠ في المائة من سكان العالم. وقد انخفضت معدلات النمو السكاني السنوية في كثير من أنحاء المنطقة بدرجة كبيرة من المعدلات العالية التي بلغت ٢ الى ٣ في المائة في العقود السابقة. ومع ذلك، فإنه بالمعدل الحالي المتوسط للنمو السكاني البالغ ١,٧ في المائة، سيضاف سنويا أكثر من ٥٠ مليون شخص الى العدد الكلي لسكان المنطقة في التسعينات، ويرجح أن يضاف بعد ذلك سنويا نحو ٤٨ مليون شخص لغاية عام ٢٠١٠، وفقا للاسقاطات الحالية. ومازالت معدلات النمو أعلى كثيرا من متوسط للمنطقة في كثير من البلدان، ولاسيما في جنوب آسيا، التي يتوقع أن تشكل الزيادة فيها ٦٠ في المائة من الزيادة السكانية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ في الفتـــرة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وبسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في جنوب آسيا، فإنها ستتميز أيضا بارتفاع نسبة الأطفال والشباب بين السكان عن شرق وجنوب شرق آسيا، التي حققت معدلات نمو أدنى.

٣٠ - وتترتب على اتجاه النمو، والتكوين العمري والتكوين حسب نوع الجنس، والتوزيع المكاني للسكان آثار كبيرة بالنسبة للتعليم والصحة ومشاركة الأيدي العاملة. وترتبط الديناميات السكانية أيضا بالاهتمام بحماية البيئة والحفاظ عليها.

٣١ - وقد أدى ارتفاع معدلات النمو السكاني في الماضي الى حدوث زيادة سريعة في أعداد الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس في معظم البلدان. ومع ذلك، فإن بلدانا كثيرة في المنطقة نجحت في توسيع نطاق برامجها التعليمية بالمرافق المادية والمعدات التعليمية، والمعلمين المدربين، ونسب الالتحاق العالية. ومكنها هذا من الوصول بالتعليم الأساسي الى معدلات مرتفعة بدرجة كافية. الا أن الفرص التعليمية في المستويات العليا ظلت محدودة بدرجة أكبر بكبير. وحدد معظم البلدان مواعيد مستهدفة لبلوغ محو الأمية على نطاق شامل. وستجد البلدان التي تتميز بارتفاع معدل النمو السكاني، وانخفاض معدل الالمام بالقراءة والكتابة، وارتفاع نسبة أمية الإناث، صعوبة في تحقيق أهدافها بسبب استمرار الزيادة الكبيرة في أعداد الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس.

٣٢ - ومن الواضح أن النمو السكاني يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات الصحية. ويؤدي تغير الهيكل العمري للسكان الى تغيير طبيعة ذلك الطلب، كما يحدد التوزيع المكاني الاحتياجات الموقعية. وبالرغم من

التوسع في المرافق الصحية وإحراز تقدم في القضاء على الأوبئة، وتخفيض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، وإطالة العمر المتوقع، توجد أوجه نقص كبيرة في توفير الخدمات الصحية للسكان في معظم البلدان، ولا سيما لسكان الريف الذين مازالوا يشكلون الأغلبية. وستجد البلدان التي تتميز بارتفاع معدلات النمو السكاني صعوبة أكبر في توفير تغطية أوسع بالخدمات الصحية لسكانها وتحسين نوعية المرافق والخدمات. وقد يلزم أن تقوم البلدان التي تتميز بانخفاض معدلات النمو السكاني بإنشاء المرافق أو توسيعها واستخدام أساليب للعلاج أكثر تكلفة مع تغير أنماط الأمراض والطلب بتغير أسلوب الحياة وزيادة نسبة كبار السن بين السكان. وتكاليف الموارد الاضافية اللازمة لتلبية الاحتياجات الصحية المقبلة للاعداد الهائلة والمتزايدة من السكان في المنطقة ستكون ضخمة. الا أن حكومات المنطقة قد اعتمدت هدف "الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠"، استنادا الى استخدام أساليب أقل تكلفة لتوفير الرعاية الصحية الأولية، والتركيز على مكافحة الأمراض الوبائية والمنقولة، وتوفير الرعاية الكافية قبل الولادة وبعدها، والتثقيف الصحي.

٣٣ - وسيؤثر تباين معدلات النمو السكاني في حجم القوى العاملة في مختلف البلدان. وبالنظر الى وجود فترة فاصلة مدتها ١٥ سنة بين الولادة ودخول مجال القوة العاملة، فإن البلدان التي خفضت معدلات النمو السكاني فيها منذ عقد أو أكثر تشهد بالفعل انخفاض معدلات النمو في القوى العاملة فيها أو ستشهد ذلك في المستقبل القريب. ومع ذلك، فإن البلدان التي مازالت معدلات النمو السكاني فيها مرتفعة ستظل تعاني من ارتفاع معدلات النمو في القوى العاملة، مما يتطلب منها ايجاد فرص موسعة للعمل، خارج القطاع الزراعي التقليدي، الذي لن تتوفر له القدرة على استيعاب القوى العاملة الاضافية.

٣٤ - ولا يمكن قياس مدى أثر التوسع السكاني على البيئة بأي درجة من الدقة. وبالنظر الى مستوى الاستهلاك بالنسبة للفرد وتكنولوجيا الانتاج، يمكن أن ينظر الى أن ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة عدد السكان سيتطلب زيادة استغلال الثروات الطبيعية وبالتالي استنفاذها/أو تدهورها. وهناك شواهد كثيرة في بلدان المنطقة على وجود استنفاذ خطير لموارد الغابات،والحياة النباتية والحيوانية، والمياه، والتربة. وقد ترتبت على التصنيع، وزيادة كثافة استخدام الأرض، والتغيرات التكنولوجية، آثار بيئية سلبية. ويمكن أن يكون خفض معدل النمو السكاني عنصرا في وقف زيادة التدهور، بالاقتران بتدابير أخرى، مثل الأخذ بالتكنولوجيات الحميدة بيئيا.

٣٥ - وهناك وعي متزايد في المنطقة بوجود علاقة متبادلة بين السكان وجوانب التنمية هذه. ويجري بصورة متزايدة إدماج السياسات السكانية مع غيرها من السياسات الانمائية الاقتصادية والاجتماعية بدلا من الاعتماد على الجوانب التقنية لتنظيم الأسرة بصورة تقليدية، التي يتوقف نجاحها ذاته على معالجة الاهتمامات الاجتماعية - الاقتصادية للسكان المستهدفين بصورة فعالة.

- - - - -